

مجلة علوم التربية

دورية مغربية فصلية متخصصة

عبد الله الخياري	أحمد أوزي
لحسن عبود	إسماعيل علوي
رشيد كهوس	جميل حمداوي
محمد بلهادي	رشيد جرموني
محمد طمطم	ديرار عبد السلام
المصطفى الحسناوي	ضرضاري التهامي
عبد العزيز خلوفة	أخ العرب عبد الرحيم

توطئة:

أزمة مجتمع أم أزمة مدرسة؟

لا يجادل أحد في الوضعية المزرية التي وصلت إليها حالة منظومتنا التعليمية بالمغرب، والتي أصبحت تشكل أحد الإعطاب الحضارية المزمنة، وذات الثقل البنيوي العميق، الذي لا يقتصر على ما هو قطاعي، بل يشمل كل بنيات المجتمع الأخرى.

وقد ساد في الآونة الأخيرة، خطاب تقنوي، يستمد جذوره وخلفيته الفكرية، سواء بوعي أم بدونه، من المرجعية الليبرالية، ذات الأصول المحافظة، التي تمتح من البنية الوظيفية، والتي ترى أن كل أزمة تربوية ليست إلا اختلال وظيفي يهم قطاع التعليم، وللتغلب على مظاهر هذه الأزمة، يمكن التفكير في استراتيجيات تقنية تنحصر في ما يمس هذا القطاع، من اختلالات والتي يمكن التغلب عليها، وفي هذا السياق شكل البرنامج الاستعجالي، جوابا على ما يشهده القطاع من اختلالات، بعدما كشف تقرير المجلس الأعلى للتعليم (2008) عن أهم مكامن مظاهر هذه الأزمة.

ولعل في التعثر الكبير الذي يعرفه الآن تنزيل هذا المخطط، خير دليل على المنحى التبسيطي لهذا تخطيط . لذلك يطرح السؤال بحدة إذا كان المجلس الأعلى للتعليم قد وضع التشخيص الملائم للإعطاب الكبرى لهذه المنظومة، وعندما تمت الاستعانة بمكتب خبرة دولي لانجاز المخطط الاستعجالي، فلماذا لا زالت المنظومة تعاني مما تعانيه ؟

لا شك أن المنظومة التعليمية تقع في بؤرة الاهتمامات ذات الحيوية في أي مشروع مجتمعي كان،

المدرسة المغربية ومفهوم «إعادة الإنتاج»

تحديات ورهانات

رشيد جرموني

(باحث في علم الاجتماع)

بين سنتي 1962 و1966 ارتفعت حظوظ بلوغ التعليم العالي داخل المجتمع الفرنسي، لكن من خلال الوقوف على الأرقام والمعطيات التفصيلية، التي قدمها (المكتب الجامعي للإحصاء) آنذاك تبين أن حظوظ أبناء أجراء الفلاحين وأبناء الفلاحين وأبناء العمال والمستخدمين، تسجلا نسبا جد متواضعة، بل إنها ضعيفة إذ ما بين سنتي 1962 و1966 لم تبلغ سوى 2,7، بينما عند أبناء أرباب الصناعة انتقلت من 54,4 إلى 71,5. مما يكشف أن نسق التعليم ينزع إلى أن يقصي بلا قيد ولا شرط الأطفال ذوي الأصول الشعبية من بلوغ مستوى في الدرب الأعلى، كما عبر على ذلك «بيير بورديو»¹

ونظرا لجاذبية هذا المفهوم التفسيري الذي بلوره «بيير بورديو» فإن العديد من الباحثين المغاربة حاولوا استلهامه في قراءة أوضاع المدرسة المغربية، في هذا الإطار، تدرج أطروحة «جميل السالمي» تحت عنوان «أزمة التعليم وإعادة الإنتاج الاجتماعي في المغرب» سنة 1985، والتي حاول فيها أن يشرح أهم المعالم الكبرى لمفهوم إعادة الإنتاج، حيث أنها لا تعدو أن تكون أداة إديولوجية، يراد بها الإيهام بدور المدرسة وأهمية المستوى التعليمي في توزيع الشغل والدخل وتحقيق الحراك الاجتماعي، رغم أن هذا الحراك يبقى في العمق، مشروطا بنوعية التركيب الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وبكيفية تطوره، واشتغاله².

لكن هذا التوظيف سيتلقى انتقادات من

وتعلمنا دروس التاريخ البعيد والقريب، أن سر نهضة الأمم انطلق من الثورة التعليمية التي خاضتها بكل مسؤولية وأمانة. ولكن هذه النهضة لا يمكنها أن تتحقق بدون رؤية واضحة، وأهداف عملية، وقبل ذلك وبعده التوفر على مشروع مجتمعي ينتظم فيه الكل، ويصبح موجهها لكافة السياسات والخطط والبرامج والاستراتيجيات. ولعل من بين الإشكالات التي تنتصب في هذا السياق، مدى مساهمة المدرسة المغربية في تحقيق ترقى اجتماعي؟ وإلى أي حد يمكن اعتبار المدرسة المغربية مجالا لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أبناء الوطن الواحد؟ وهل هذه المؤسسة بكل مكوناتها لا زالت تعيد نفس الوضعيات المجتمعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والقيمية، أو ما يسميه «بيير بورديو» «إعادة الإنتاج»؟

1) مفهوم «إعادة الإنتاج» وإشكالية التوظيف

في المدرسة المغربية:

يعتبر مفهوم «إعادة الإنتاج» من بين المفاهيم الهامة التي بلورها السوسولوجي الكبير والرائد «بيير بورديو» خصوصا في مؤلفه الشهير «la reproduction : éléments pour une théorie du système d'enseignement» وقد كان سياق الأطروحة محكوما بالمعطيات التي اشتغل عليها هذا الباحث، بمعية «جان كلود باسرون» من خلال معاينات امبيريقية للواقع التعليمي بفرنسا في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، حيث أنه ما

طرف باحثين آخرين في حقل التربية، ومنهم الباحث السوسولوجي في التربية «مصطفى محسن، حيث اعتبر أن هذا التحليل للوضع التربوي والمجتمعي في مغرب القرن الماضي، (سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين)، تأثر بشكل آلي إلى حد التماهي، بمقولات وأطروحات الماركسيين الجدد، وعلى رأسهم بيير بورديو، الذين كانوا يتأملون واقعهم الاجتماعي الغربي، والذي خضع لتطورات سوسيو تاريخية، مختلفة عن وضعيتنا في المغرب، وبلوروا هذا المفهوم (إعادة الإنتاج الاجتماعي) لكي يحلوا به واقعهم. وغير خاف أن الدولة في هذه المجتمعات الأوروبية، استطاعت أن تتغلغل في كل بنيات ومجالات المجتمع الأساسية منها والفرعية، وأن تثبت - حسب تعبير غرامشي - شرعية من نوع الهيمنة الثقافية والإيديولوجية، عبر أنظمة الإعلام والاتصال، والتعليم، وأنماط التصورات والقيم الراجحة...، ومن ثم أصبح تحليل كيفية اشتغال هذه المجالات الرمزية - كالتعليم - شرطاً أساسياً وضرورياً لمعرفة خصائص اشتغال النظام المجتمعي بشكل عام³. ولهذا يخلص مصطفى محسن إلى القول أن التعامل مع هذه المفاهيم وغيرها، وجب أن يكون بحذر شديد، نظراً لان السياقات المجتمعية تختلف، فإذا كانت المجتمعات الغربية تتسم بقدر من العقلانية في تنظيمها مما يسمح بتتبع مخرجات نظمها التعليمية بقدر من الوضوح والضبط، فإن المجتمعات العربية، والمغرب واحد

منها، والتي تتميز بتشابك علائقي معقد وغامض في كثير من المجالات، حيث تسود أنماط معقدة وملتوية من العلاقات الولائية والزبونية والدموية... تتمتع بمكانة هامة، وتقوم بدور نشط في شرط وتوزيع المراتب، والوظائف، والأدوار الاجتماعية بقدر يفوق أحياناً دور المدرسة في إعادة إنتاج هذا التوزيع في المجتمع⁴.

إلا أنه رغم هذا الانتقاد الذي وجه لمفهوم «إعادة الإنتاج» فإن التأمل في الواقع الحالي، واقصد مرحلة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، يلحظ إلى أي حد صارت المدرسة المغربية أداة لإعادة الإنتاج، بشكل لم يسبق في الماضي، وذلك نظراً لعدة عوامل، منها الوضعية الاقتصادية والمادية للعديد من الأسر المغربية، بما فيها الفئات المتوسطة، والتي انهارت قدرتها الشرائية بفعل التأثيرات الجانبية للنموذج التنموي المعمول به في المغرب، والذي ساهم في مزيد من التفقير والتهميش لوضعية العديد من المغاربة، مما أثر بشكل مباشر على قدرتهم في الاستثمار في التعليم، وقد ازداد الوضع سوءاً في ظل تدهور حقيقي لمكانة التعليم ببلادنا، حيث عجزت المدرسة المغربية عن القيام بأدوارها التربوية والتعليمية وتحقيق تكافؤ الفرص، ولعل في الانتشار المتدرج للمدارس الخاصة ومؤخراً للجامعات الخاصة، ما يؤكد هذا الوضع، حيث أصبحت هذه المؤسسات الخاصة تستقطب أبناء الفئات الميسورة والمتوسطة العليا،

وتقدم تعليماً وتكويناً يضمن مستقبلاً واعداً لأبنائها .

وقد وقف الأستاذ في الجامعة اللبنانية «جك قبانجي» على هذا المعطى، حيث أنه في معرض تحليله لانتفاضتي تونس ومصر، اعتبر أن «ازدياد الحراك عبر الجامعات الوطنية قد يواجه مع ذلك حدوداً، ففي أرجح الاحتمالات، سيستمر الأشخاص الحائزون درجات علمية من الخارج في الحصول على أفضل حظوظ الاستخدام ضمن أقسام التكنوقراطية من النخبة السياسية . كما أن النخبة المتمكنة ستستمر في إرسال أبنائها وبناتها إلى الجامعات في الخارج، أو تلك العاملة وفق المناهج الغربية داخل بلادها، لأن ذلك هو وسيلة لإعادة إنتاج نفسها»⁵ .

من خلال ما سبق، يمكن طرح السؤال مجدداً: هل المدرسة المغربية لازالت تعيد نفس الأوضاع؟ أم أنها أصبحت مدرسة وطنية موحدة ومنسجمة في أهدافها ومراميها، وأنها تعمل على ضمان تكافؤ الفرص للجميع كما يروج في الخطاب الرسمي؟ أم أن ذلك مجرد دعوى ديماغوجية لا أقل ولا أكثر؟

للإجابة عن هذه الإشكالية نتوقف عند الدراسة الهامة التي أنجزها أحد الباحثين في المندوبية السامية للتخطيط⁶ .

(2) الحركية بين الأجيال : ترقى اجتماعي أم إعادة الإنتاج :

من خلال الاشتغال على معطيات البحث

حول مستوى معيشة الأسر، لسنة 2007، والذي يتيح التعرف على المستوى الدراسي للأفراد ولذويهم، أمكن لهذا الباحث أن يقدم نتائج في غاية الأهمية، حيث توصل أنه إذا أخذنا طفلين أحدهما لأب مستواه التعليمي لم يتجاوز الأساسي، وآخر وصل أباه إلى المستوى العالي، فإن حظوظ الثاني تتضاعف إلى 69 مرة عن الأول لولوج المستوى العالي من التعليم .

وتبرز المفارقات الحادة بين الوسطين الحضري والقروي وبين الرجال والنساء من جهة أخرى، ولتوضيح ذلك، فإن الأرقام تكشف عن هذا الوضع القائم بأجلى صورته، فمثلاً لم يتحسن مستوى نسبة الشريحة العمرية التي تقل عمرها عن 20 سنة في مستوياتها الدراسية، خصوصاً الجامعية منها إلا ب 7,1 % سنة 2007 بعدما كانت 2,4 سنة 1985، وللتدقيق أكثر فإن الوسط القروي لم يحقق إلا تطوراً محتشماً بل جد ضعيف، حيث انتقل من 1 % سنة 1985 إلى 4,2 % سنة 2007 في نسبة الذين يتوفرون على مستوى الثانوي من الفئة العمرية التي تقل أعمارها عن 20 سنة .

ورغم «المجهودات» التي بذلت في السنوات الأخيرة في إطار مقاربة النوع، وخاصة في تشجيع تعليم الفتيات، فإن النسب التي كشفها هذا البحث، تبين التفاوت الحاد بين الذكور والإناث، حيث انتقلت النسبة للواتي حصلن على مستوى الثانوي والعالي، من 4,5% سنة 1985 إلى 12% سنة 2007،

بينما عند الذكور انتقلت من 10,4% إلى 20,1% .

ولعل هذه الدراسة تقربنا أكثر من إشكالية إعادة الإنتاج، بحيث نجد أن احتمالات عدم تدرس الأطفال الذين ينحدرون من آباء لا مستوى لهم، تصل إلى 57,7%. بينما 30,9% منهم هي التي تصل إلى مستوى التعليم الأساسي، و 6,6% للثانوي، وتنزل النسبة إلى 4,7% للوصول إلى التعليم العالي. بالمقابل فإن حظوظ الأبناء الذين ينحدرون من آباء مستواهم التعليمي العالي، تصل إلى 79,7% للحصول على نفس المستوى الدراسي لآبائهم .

وعموما فإن الدراسة توصلت إلى انه ما بين 1990 و2007 لم تعرف الحركية المدرسية بين الاجيال تحسنا مهما، حيث انتقلت من 41,8% إلى 45,7% على المستوى الوطني، وما بين 55,9% إلى 57,3% في الوسط الحضري، بينما عرف الوسط القروي تقدما طفيفا ما بين السنتين يقدر ب 3%. أي من 27,4% إلى 30,4% .

هذه الأرقام وغيرها من المعطيات التي لم نتوقف إلا على بعضا منها تكشف بجلاء، أن السياسة التعليمية المنتهجة ببلادنا، لا زالت تعمل على إعادة الأوضاع والمحافظة عليها، وعلى تكريس وضعية اللاتكافؤ في الفرص، ولادمقرطة التعليم بين أبناء الوطن الواحد، مما يعمق حدة التفاوتات الاجتماعية والرمزية والثقافية .

وهنا قد يعترض على الدراسة من طرف صانعي القرار التربوي، بأنها تعود لمعطيات سنة 2007، وبالتالي لم تستحضر «الجهود المبذولة التي تتجلى أساسا في «برنامج تيسير» الذي استهدف المناطق الأكثر فقرا وخصص غلafa ماليا مهما لتشجيع تدرس أطفال هذه المناطق (عدد المستفيدين من هذه العملية 280 ألف تلميذ، بمبلغ 220 مليون درهم خلال سنة 2010)⁷ وأيضا النقل المدرسي والمحافظ واللوازم الدراسية التي يستفيد منها جل الأطفال المعوزين .

لكن بين هذه الأرقام والميزانيات، تبقى الحقائق على ارض الواقع جد مفارقة، حيث أن هذه البرامج لن تساهم في نظري، سوى في التموه عن المعاناة البنيوية، وفي أحسن الأحوال لن تساهم، هذا إذا افترضنا وجود تعبئة حقيقية وانخراطا قويا لكل الفاعلين، إلا في محو أمية هذه الفئات، أما تحقيق ترقى اجتماعي وتكافؤ للفرص فهذا ما لا يبدو متوقعا في الأفق المنظور؟ إذ كيف يعقل أن نقارن وضع تلميذ يحظى بتعليم جيد، وبدعم في مختلف المواد تقدمه الأسرة مما تدفعه من أموال للدروس الخصوصية، وبين تلميذ يجد صعوبة في ولوج المدرسة أو متابعة الدراسة بها، بسبب الفقر المدقع، ولكن بشكل أخطر في عدم تمكنه من التعلّمات الأساسية، وأيضا في هدر حقه في تعليم عادل، إذ لم تعد المدرسة تقدم له المعارف الضرورية للانتقال من مستوى إلى آخر .

ولابراز جوانب من هذه النظرية

من الحديث عن هذه السياسة الاجتماعية العمومية المتبعة، هي نوع من السياسة الأبوية التي تهدف إلى تثبيت الوضع الطبقي للمتمدرسين وتحويله إلى سلالات طبقية أبدية.

خلاصات: تعديلات ورهانات:

انطلاقا مما سبق، نخلص إلى أن مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي للمدرسة المغربية، يصدق إلى حد ما على واقعنا الحالي أكثر مما كان في السابق، الشيء الذي يجعلنا نسجل بكل أسى وحزن أن النظام التعليمي عجز عن أن يكون دعامة ناجعة للتنمية الفردية والمجتمعية، وفضاء لتكافؤ الفرص وتحقيق الديمقراطية التربوية، والتوزيع العادل للرأس المال الرمزي (التعليمي) مما ولد وسيولد تمايزات كبيرة بين شرائح المجتمع، وكل ذلك يصب في تعزيز الشعور بعدم الثقة في المدرسة المغربية وفي النظام التربوي، مما يفسر حالة الإحباط الحضاري العام التي يمر بها المجتمع المغربي مما يندرج بوضع مقلق، فهل يمكن أن يخرج النظام التعليمي ومن ثم النموذج التنموي ببلادنا من هذه الأزمة، وما هي شروطها؟

في خضم هذه التشخيصات والتحليلات التي توصل إليها العديد من الفاعلين سواء الرسميين أو غيرهم، نجد أن من بين الحلول المقترحة، ما عبر عنه التقرير الأخير⁹ الذي صدر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتحدث عن أن من بين

التفسيرية التي بلورها السوسيولوجي الفرنسي، نقدم توضيحا للدكتور محمد سبيلا، حول هذا المفهوم، قائلا «إن المجتمع يولد نفسه وينتج نفسه من جديد وباستمرار تحكم آلياته الداخلية ويعيد إنتاج نفس التقسيم الطبقي عبر الأجيال، فأبناء الطبقات الدنيا محكوم عليهم، في إطار قانون الشد بالبقاء في نفس المستوى الطبقي، وهم معرضون في نفس الوقت لجذب قوي من أسفل (البلترة) ولجذب ضعيف من فوق ليصعدوا السلم الطبقي. وبذلك سيظل أبناء الفقراء فقراء في الأغلب الأعم كما سيظل أبناء الأغنياء أغنياء. إن المستوى الطبقي يتوارث الأملاك وكما تتوارث مناصب السلطة. نعم قد يقفز هذا الفرد أو ذلك من طبقته بحركة بهلوانية ناتجة إما عن ولاء سياسي للسلطة أو عن صفة أو نتيجة ظروف اقتصادية وتجارية، ولكن ذلك استثناء ولو كان استثناء واردا بكثرة في مجتمع يتحول تحولا عشوائيا نحو الرأسمالية الشرسة، ولكنه ليس القاعدة. القاعدة هي أن يعيد المجتمع الطبقي إنتاج ذاته من جديد وباستمرار على نفس النمط السائد. ليس المهم الأفراد بل المهم هو البنية الطبقية والاجتماعية التي يتحركون ضمنها»⁸.

وقد يعترض أحد على هذا التحليل، عندما يواجهك «بالميزانيات الضخمة» التي تصرف في الجانب الاجتماعي، ومن بينه الحقل التعليمي، لكن ذلك لا يمنع

الجامعية المهنية ذات المدى القصير، والرفع من العرض في مجال التكوين المهني الأولي، عبر تخطيط استباقي للحاجيات المستقبلية للاقتصاد، ووضع عقود-برامج مع الفاعلين المعنيين. وأخيرا فإن نظام التكوين بالتناوب يستدعي كامل العناية، وعلى وجه الخصوص في اتجاه شباب العالم القروي.

وأما المحور الثالث فيتعلق بتشجيع البحث والابداع وتطوير الجسور بين الجامعة والمقاولة. فالإبداع كما هو معلوم ضروري للمقاولات من أجل تحسين تنافسيتها. ومن أجل ذلك فإن على مقاولاتنا أن تنتج ابتكارات كبرى تمكنها من تحسين نوعية منتجاتها، والاستجابة للحاجات الجديدة للمستهلكين الذين تزداد متطلباتهم يوما بعد يوم، وتوسيع وتنويع العرض من أجل ولوج أسواق جديدة، والرفع من جودة الخدمات، واحترام المعايير الصحية والبيئية، والعمل على تشجيع اليقظة التكنولوجية والتجارية والأمنية والتنظيمية¹⁰.

ختاما أعتقد أن المغرب دخل مرحلة جديدة، برهانات جديدة وتطلعات كبيرة، سواء من طرف المواطنين أو مختلف الفاعلين والحساسيات، ولهذا فالمرحلة تقتضي تعبئة شاملة لكل مكونات المجتمع، وذلك في إبداع الحلول الملائمة والخلاقة والفعالة، ولكن من منظور شمولي وليس تجزئي، والتي يقع في قلبها النهوض بالمدرسة المغربية، والقطع مع سياسة «إعادة الإنتاج» أو «التوريث الجيلي للفقر» وهذا لن يتأتي إلا بإصلاح شمولي،

المدخل التي يمكن أن تساهم في خلق نقلة نوعية في مجال إدماج الشباب في الدورة الاقتصادية وتحقيق التنمية المنشودة، هو إعادة النظر في منظومة التربية والتكوين بما يهدف إلى الوصول إلى ثلاثة محاور، مع ضرورة التأكيد أن هذه العمليات لا تتم منعزلة عن باقي الإصلاحات في القطاعات الأخرى، لان الأزمة ليست قطاعية، ولكنها شاملة وعامة، وبالتالي فإن عملية الإصلاح، يجب أن تكون منسجمة مع هذا الوضع.

أما أولها فيهم التعليم الأساسي، الذي يجب أن يتغير سريعا بما يجعله قادرا على تلقين مبادئ المسؤولية، والاستقلالية، وروح المقاولة، والقدرة على إتقان أكثر من لغة، والرفع من الجودة. في هذا الإطار يجب أن تصبح جودة التعليم ومحاربة الهدر المدرسي أهم معايير تقييم إنجازات نظامنا التعليمي الأساسي.

وأما المحور الثاني فهو الملاءمة ما بين التكوين والتشغيل، حيث إن تكييف حاجيات الاقتصاد مع العروض المتوفرة يقتضي خلق مسالك جديدة تتلاءم مع الإستراتيجيات القطاعية التي يجري تطبيقها، مع العمل على توجيه الطلبة نحوها. ومن هذا المنظور، وبالتوازي مع الرفع من قيمة التكوين المهني باعتباره اختيارا جيدا لا خيارا ثانيا يلجأ إليه الطالب بعد أن يخيب في الأول، وتمتين الروابط بين عالم التكوين (من مدارس، وثانويات، وجامعات، ومراكز للتكوين المهني) وعالم الشغل، يتعين إعطاء الأولوية للمسالك

والسكن والتطبيب وما إلى ذلك من الحقوق الأساسية التي تشكل اللبنة الأساسية لبناء المواطنة الكريمة.

بدأت العديد من الجامعات الخاصة في التزايد، وهي تستلهم مناهج غربية، كما هو الحال في «الجامعة الدولية بالرباط»
6 - عبد القادر طيطو، (الحركة المدرسية عبر الاجيال)، في دفاتر التخطيط العدد (رقم 33، يناير / فبراير 2011).

7 - انظر، تقرير الحالة الاجتماعية، (تقرير حول السياسات العمومية الاجتماعية بالمغرب) منشورات المجلة المغربية للسياسات العمومية، سلسلة تقارير رقم 2 (2009/2010) حسن طارق، ص: 76.
8 - محمد سبيلا، «في تحولات المجتمع المغربي» دار توبقال للنشر، ط 1: 2010. ص: 88-89.
9 - مشروع التقرير مرحلي حول «تشغيل

الشباب» الدورة السادسة العادية، الخميس 21 يوليوز 2011.

10 - انظر المرجع السابق، ص: 33/32/31.

وفق مشروع مجتمعي منسجم وواضح المعالم، يحقق كرامة المواطن ويضمن له حقوقه الطبيعية، ومنها الحق في التعليم والشغل

الهوامش

1 - بيار بورديو - جان كلود باسرون، «إعادة الإنتاج» في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم «ترجمة ماهر تريمش، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ط: الاولى، بيروت، ص: 190.

2 - نقلا عن «مصطفى محسن» «في المسألة التربوية: نحو منظور سوسيوولوجي منفتح» مصطفى محسن، المركز الثقافي العربي، ط: 2، 2002، الدار البيضاء، المغرب. ص: 161.

3 - المرجع السابق، ص: 170.

4 - المرجع السابق، ص: 174.

5 - جاك أ. قبانجي «لماذا فاجأتنا انتفاضنا

تونس ومصر: مقارنة سوسيوولوجية» مجلة إضافات، عدد: 14، 2011، ص: 16/17. وللإشارة، فرغم أن المقال يتحدث عن الوضع في بعض الدول العربية، فإن ذلك ينسحب بشكل أو بآخر على المغرب، حيث